الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

19 **شوال** 1441 – 11 **يونيو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

هيئة حقوق الإنسان تنظم ورشة تدريبية عن بعد حول التعرف والإحالة لضحايا الإتجار بالأشخاص المحتملين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2096702

الرياض 18 شوال 1441 هـ الموافق 10 يونيو 2020 م واس
نظمت لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، اليوم ورشة تدريبية عن بعد حول التعرف والإحالة لضحايا الاتجار بالأشخاص المحتملين بمشاركة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
وتعرف المشاركون خلال جلسات اليوم الأول على نظام الإحالة الوطنية، والإطار القانوني الوطني، والإطار القانوني الدولي.
فيما ستتناول جلسات يوم غدٍ الخميس نظام الإحالة الوطنية الجديد للمملكة العربية السعودية، ومبادئ وممارسات التعرف والإحالة ، وستشهد الجلسات مناقشة عامة عبر المنصة حول دراسات الحالة، ومناقشة حول (الممارسات الحالية،والصعوبات، والفرص) بالنسبة للتعرف والإحالة.
/

نوال البواردي: برامج تمكين المرأة في المجال القانوني كفلتها أنظمة المملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1825806

قالت مدير عام فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية نوال البواردي، إن أبرز أهداف برنامج التمكين القانوني للمرأة تتمثل بالتوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وأيضا تسليط الضوء على أهم وأبرز صور تمكين المرأة في المجال القانوني والتي كفلتها أنظمة المملكة.

وأوضحت البواردي، خلال لقاء الثلاثاء الذي نظمته غرفة الشرقية ممثلة بمركز سيدات الأعمال، بعنوان "التمكين القانوني للمرأة في قضايا الأحوال الشخصية"، بأن الأنظمة المعمول بها في المملكة أولت أهمية كبرى للمرأة، حيث خصصت في كثير منها مواد تتعلق بطبيعة المرأة، من رفعها للدعوى القضائية، وحتى حصولها على الأحكام وتطبيقها، خاصة ما يتعلق منها بقضايا الأحوال الشخصية، ومنها: العضل والإثبات والطلاق والفسخ والخلع والحضانة والنفقة.

وأشارت البواردي، إلى بعض الموضوعات التي يترتب عليها إجراءات معينة مثل الطلاق تتوجب حضور الزوجين للمحكمة لحسم الأمر، والتباحث بشأن حضانة الأبناء، والنفقة، على أن يصدر سند تنفيذي بما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، وأما إذا امتنع الزوج عن الحضور أمام المحكمة لإثبات الطلاق، فللمحكمة إحضاره بالقوة الجبرية، وقد يحال للجهة المختصة لإقامة دعوى جزائية عليه، متى وُجدت قرائن على إضراره بالزوجة، جراء تأخره في إثبات الطلاق، ويتم الإجراء بعد تبليغه بالحضور.

وحول موضوعات فسخ النكاح الذي يعني الحل لارتباط الزوجية من أصله، ويكون بحكم القاضي، فلا يكون إلا بوجود سبب يوجب ذلك أو يبيحه، مثل إعسار الزوج وعجزه أو امتناعه عن النفقة، أو إذا طلبت الزوجة فسخ العقد، أو وجود عيب في أحد الزوجين يوجب النفرة بينهما، بالإضافة إلى تعنيف الزوج لزوجته مما تنتفي معه المودة والرحمة. وتحدثت البواردي، عن الخلع الذي يعرف بأنه تطليق الزوجة نفسها، وذلك بشرط أن تعيد ما أعطاها الزوج من مهر أو جزء منه على أن يكون الزوج دون عيوب أو دون أن تصدر منه إساءة إليها، ويجب أن يكون على عِوض، أي على مُقابل تدفعه الزوجة، فإن لم يكن مُقابل فهو طلاق من جهة الزوج.

كما بينت أبرز تفاصيل صندوق النفقة الذي يتولى عدة مهام بناء على المادة الرابعة من نظام صندوق النفقة، وهي: صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها، ولم ينفذ لغير عذر الإعسار، وذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة، وصرفها لمن صدر له أمر قضائي بها وما تزال مطالبته بها منظورة أمام المحكمة، وذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة، وصرف نفقة مؤقتة للمستفيد قبل صدور حكم بالنفقة، وذلك وفقاً لإجراءات يحددها المجلس، على أن يقوم الصندوق باستردادها من المبالغ المستحقة للمستفيد بموجب حكم النفقة، وإذا حكم برفض النفقة وجب عليه رد ما صرف له من الصندوق خلال شهرين من تاريخ اكتساب الحكم القطعية، وبينت أن للصندوق اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لاسترداد ما صرفه إذا انقضت تلك المدة دون رده، ومطالبة كل من تولى الصندوق عنه صرف النفقة الواجبة عليه باسترداد ما صرف عنه، وذلك بأن يحل الصندوق محل المستفيد في المطالبة بتنفيذ الحكم القضائي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

حسم وضع سلم رواتب لموظفي الخاص وكشف أسباب استمرار الوافدين ببعض الأعمال.. الاثنين

قرار شوري وشيك لإدراج الفحص النفسي لشروط إقامة العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1825773

زيادة أعداد مراكز التأهيل الشامل لتشمل قطاعاً أكبر في المناطق والمدن ونمذجتها

أجل مجلس الشورى توصية للعضو محسن شيعاني طالب فيها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة العدل ومؤسسة النقد والجهات الأخرى لتطوير آلية تمكن الأسر التي تحتضن الأطفال مجهولي الأبوين من فتح حسابات استثمارية ونقل ملكية بعض العقارات على سبيل الهبة لهؤلاء الأطفال وتسهيل إجراءات سفرهم مع محتضنيهم، وتراجعت لجنة الإدارة والموارد عن توصيتين لها ناقشها المجلس في جلسة سابقة على تقرير وزارة العمل والتنمية "سابقاً"، نصت الأولى على تشجيع ريادة الأعمال وتقديم حوافز مادية ومعنوية مختلفة لدعم هذا النوع من المشروعات، وبررت اللجنة حذف التوصية بأن الوزارة تقوم بتشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية، وفيما يخص التوصية الثانية التي حذفتها اللجنة وطالبت فيها بوضع استراتيجية لتوطين الوظائف القيادية في الأنشطة التي عملت على توطينها من أجل تمكين الشباب السعودي وتحقيق الاستدامة لمبادرات التوطين، أشارت اللجنة إلى قرار المجلس السابق الخاص بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لوضع استراتيجية لتحفيز توطين الوظائف القيادية في القطاع الخاص، إضافة إلى أن الوزارة تعمل على برنامج لتوطين هذه الوظائف وتوشك على إطلاقه، وقررت اللجنة حذف توصيتها في هذا الشأن.

ويصوت مجلس الشورى الاثنين المقبل على التوصيات التي خلصت إليها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في الشورى ومن أبرزها توصية عضوي المجلس نورة المري ونهاد الجشي التي تستهدف إلزام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإدراج الفحص النفسي كمتطلب أساسي مع الفحص الطبي قبل استقدام العمالة المنزلية والمتعاملة مع الأطفال مصحوباً بشهادة تثبت خلو سجلهم من السوابق الإجرامية، وأخذت اللجنة بمضمون التوصية وقد صاغت التوصية ليصبح نصها "التنسيق مع الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدراج الفحص النفسي للعمالة المنزلية ضمن متطلبات الحصول على الإقامة"، ودعت اللجنة في توصياتها إلى زيادة أعداد مراكز التأهيل الشامل لتشمل قطاعاً أكبر في مناطق ومدن المملكة ونمذجتها وفق المعايير الدولية لتلبي احتياجات المستفيدين منها، وتبنت بذلك مضمون توصية العضو أحمد السيف لاستيعاب الأعداد المتزايدة وذات الحاجة الملحة، وطالبت اللجنة الوزارة بإعداد دراسة، لتقييم أثر البرامج والخدمات المقدمة لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وأثرها في تحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية وقياس مدى رضاهم عنها.

ويقدم سلطان آل فارح توصيته الإضافية على تقرير الوزارة التي لم تأخذ بها اللجنة وقد طالب بالإفصاح عن أسباب استمرار العمالة الأجنبية في بعض الأعمال والمحلات التجارية واستمرار وجود المشرف الأجنبي في بعض الأعمال البسيطة وسرعة معالجة تلك الحالات بالتوطين، كما سيقدم تحت قبة الشورى عبدالله الجغيمان توصيته التي نصت على "بناء وتقديم برامج تربوية وتعليمية طويلة المدى - ممتدة - لرفع المستوى التعليمي والتربوي والثقافي للطلبة الأيتام وذوي الظروف الخاصة والطلبة من ذوي الأسر الفقيرة بما يسهم في تيسير قبولهم في تخصصات نوعية في المرحلة الجامعية، إضافة إلى توصية للعضو ناصح البقمي طالب فيها بتوطين وظائف المشاغل التي يعمل فيها عمالة أجنبية رجالية ليحل محلها عمالة نسائية سعودية.

وأكد فهد بن جمعة تمسكه في توصيته التي طالب فيها الوزارة بوضع سلم رواتب لموظفي القطاع الخاص بما يتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية والعملية وتكلفة المعيشة، وأشار إلى أن ذلك سيحفز السعوديين على الانخراط في سوق العمل ويرغبهم في وظائف قد لا تكون مرغوب فيها سابقا كما سيضمن حدا أدنى من الرواتب يتناسب مع الحياة المعيشية ولن يستطيع أصحاب المنشآت استغلال العامل، إضافة إلى أن السلم الوظيفي سيحدد الرواتب حسب المستوى التعليمي والتأهيلي وعدد سنوات الخبرة، ويضع توازنا بين سلم الرواتب في القطاع الحكومي والخاص، مما يحفزهم على العمل في القطاع الخاص وسيرفع من الأمان الوظيفي، وقال بن جمعة في مسوغات توصيته إن الوزارة سبق ودرست المقترح واجتمع الوزير مع أصحاب الأعمال قبل عدة شهور، ولفت إلى أنه سيحد من تشوهات سوق العمل ويخلق نوعا من التوازن لصالح العامل السعودي وسيسهم في الحد من معدل البطالة ومن السعودة الوهمية ويرفع من قيمة الاشتراكات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، كما سيرفع من إنتاجية العامل عندما يشعر بالرضا بأن راتبه يتناسب مع مؤهلاته.

الرياض
www.Alriyadh.com

المرأة السعودية تعيش عصرها الذهبي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1825803

هند الزاهد: برامج عديدة تضمن بيئة عمل مناسبة للنساء
بعض الجهات تضع الحمل والأطفال حائلاً دون توظيف المرأة

أكدت عدد من القيادات النسائية أن تمكين المرأة يأتي بتفعيل قدراتها كمكون أساسي من مكونات المجتمع في المملكة العربية السعودية، ورؤية المملكة 2030 جاءت لتؤكد أن المرأة عنصر مهم من عناصر المجتمع، وأتفقن أن القوى العاملة من نساء ورجال تحتاج بشكل مستمر إلى تطوير وتدريب وخطط مدروسة.

وقالت وكيلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتمكين المرأة، هند الزاهد، إن لدى الوزارة برامج عديدة ترتبط بعدد من التشريعات والتنظيمات التي تضمن بيئة عمل مناسبة للنساء.

مؤكدة أن التشريعات لا تفرق بين المرأة والرجل، ولكن ما تزال هناك ممارسات تميز بين المرأة والرجل من خلال الأحكام الشخصية مثل الحمل والأولاد وغيرها مما قد تضعه بعض الجهات للحيلولة دون توظيف المرأة مستغلين بذلك بعض الأنظمة التي تنص على عدم الأشغال الشاقة للنساء والبعض يجدها مخرجا لعدم توظيف المرأة، وقالت: الوزارة تعمل على سياسات تمنع التمييز ضد المرأة وتوازن الفرص بين النساء والرجال ومعاقبة كل من يظهر خلاف ذلك.

وكشفت الزاهد أن عدد القياديات في القطاع العام لا يتعدى 2 % بالرغم أن المبادرات تؤكد على ضرورة تمكين المرأة في الوظائف القيادية وأن تكون في مناصب قيادية فهي صوت المرأة ولا بد أن تكون في مناصب صنع القرار.

ومن جانبها قالت: مديرة إدارة الدراسات والمعلومات بأكاديمية تطوير القيادات الإدارية د. البندري الربيعة: إن تمكين المرأة يأتي بتفعيل قدراتها كمكون أساسي من مكونات المجتمع في المملكة العربية السعودية، ورؤية المملكة 2030 جاءت لتؤكد أن المرأة عنصر مهم من عناصر المجتمع، وكان من ضمن أهدافها رفع نسبة مشاركة المرأة إلى 30 % في القطاع الحكومي، ويجب أن نعي أن تمكين المرأة لا يعني التنافسية بينها وبين الرجل إنما يقوم على تفعيل مكون أساسي من مكونات المجتمع، والمرأة من خلال عملها أظهرت خصائص مهمة جدا أبرزها الرغبة من أجل التغيير لأجل الصالح العام. وأشارت، أن الجميع يتفق أن القوى العاملة المؤهلة تحتاج تطوير وتدريب وخطط مدروسة، وتزويد المرأة بالمعارف والمهارات اللازمة تستطيع أن تقوم بعملها بشكل مطلوب، واليوم متاح في السوق فرص لم تكن موجودة في الماضي وتبرز من خلالها حاجة المرأة للتدريب والتأهيل.

وبينت أن تمكين المرأة اليوم موجود في أربعة عناصر الأول التمكين الحقيقي ولدينا اليوم نساء في وظائف إشرافيه وهن على مستوى عالٍ من الخبرة.

والثاني التمكين المقيد: وهذا النوع يكون بوجود نساء على المستوى العالي من الخبرة ولكن مقيدة إمكانياتهن وهذا لا يهدف إلى التمكين الحقيقي.

والتمكين السلبي: هو أن يكون لدى المنشأة نساء ليس لديهم الخبرة لكن ليقال إن الجهة لديها تمكين للمرأة وهذا النوع سيكون له نتيجة عكسية لأن فشلها في عملها يؤدي إلى تعميم تجربتها وهنا يأتي دور وزارة الموارد البشرية لتكثيف الرقابة ومتابعة المنظمات. وكذلك التمكين الصوري وهو الاهتمام بظهور المرأة شكليا في المؤتمرات واللجان واللقاءات وهذا للأسف تمكين مؤلم وتصور خاطئ لمفهوم التمكين، والمرأة لديها قدرات وإمكانات لا بد أن نستفيد منها، ورؤية المملكة وعدت بتطوير المرأة واستثمار طاقاتها وتمكينها للإسهام في التنمية.

وترى عضو مجلس الشورى نورة الشعبان أن مجلس الشورى مكن المرأة وذلك من خلال وجود 30 امرأة ضمن أعضاء المجلس بما نسبته 20 % ولا يوجد فرق بينها وبين الرجل في الصلاحيات والخصائص، وتمكين المرأة يكون في تفعيل القطاع الحكومي للقرارات، لافتة إلى مطالبة المجلس بكثير من الوظائف القيادية في القطاع الحكومي، كما رفع المجلس عددا من الملفات التي بحثها وأوصى بها عند رفعها للمقام السامي. من جانبها قالت خلود الدخيل، عضو مجموعة مالية: إن المرأة اليوم تعيش العصر الذهبي من ناحية التمكين والمشاركة في القطاع الخاص بالرغم من أنه لم يكن من أول من وظفها، ولكن دخولها في القطاع الخاص كان يواجه عددا من التحديات أبرزها الاجتماعية، حيث كانت أغلب الأسر لا ترغب في اختلاط المرأة في بيئة فيها رجال، والآخر كان المهارات والتعليم حيث إنها لم تكن تهتم للتعليم التطبيقي والتخصصات الميدانية. وكذلك التحدي التشريعي الذي زال، وكل هذه التحديات اختفت.

مبينة أن التحدي الذي ما يزال موجودا هو في المشاركة الحقيقية في العمل والمنافسة على الوظائف وإعطاء المرأة فرصة في المناصب القيادية وتمكينها بشكل صحيح لتكون على أعلى قدر من المسؤولية ومن إتقان للعمل، وقالت أن هناك بعض النساء هن من خلقت التحدي لنفسها من خلال عدم مشاركة في المنافسة وتطوير نفسها، فالتحدي أصبح بيد كل امرأة اليوم. جاء ذلك خلال لقاء نظمه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عبر منصة برنامج زوم بعنوان دور المرأة الوطني وتحديات التمكين.

إعادة صياغة نظام المحاماة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
https://www.al-madina.com/article/689138

سعد ال منيع - جدة

شكلت الهيئة السعودية للمحامين لجنة استشارية لمشروع «إعادة صياغة نظام المحاماة» مكونة من 11 محاميا على مستوى المملكة وتكليف الأمانة العامة للهيئة بالبدء في وضع مسودة للمشروع الصادر بموجب مرسوم ملكي رقم (م/38).

وأصدر المشرف العام على الأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين علاء عبدالحميد ناجي بتشكيل لجنة استشارية للمشروع بناءً على الصلاحيات ومحضر مجلس إدارة الهيئة وتتولى اللجنة المشكلة القيام بالأعمال اللازمة لوضع المبادئ الأساسية والإطار العام لمشروع «إعادة صياغة نظام المحاماة» بما يتوافق مع التطورات القائمة في المنظومة العدلية وفقا لأحدث الممارسات الدولية وترتبط اللجنة بالأمانة العامة ولها الاستعانة بمن ترى من الخبراء والمختصين لتقديم الرأي والمشورة وعلى اللجنة التنسيق مع لجنة الصياغة لتقديم مشروع «نظام المحاماة» وذلك خلال ستين يوما.

وتضم اللجنة برئاسة الدكتور فيصل منصور الفاضل وعضوية كلاً من: الدكتور محمد محمد عبدالله المرزوقي، وفضيلة الشيخ / فواز محمد التميمي، والدكتور عبداللطيف عوض محمد القرني، والدكتور محمد عبدالله الشبرمي، والمحامي/ محمد فالح حجاج، والمحامي/ محمد احمد الزامل، والمحامي/ محمود محمد الشنقيطي، والمحامي/ يزيد عبدالرحمن الطعيمي، والمحامي/ فهد بخيت المالكي، والمحامي/ عبدالله خيران الحربي.

عن بُعد.. ديوان المظالم يبدأ جلساته القضائية الإلكترونية بمحاكم الاستئناف الإدارية

تفعيلاً لخطة التقاضي.. تمّت عبر نظام إلكتروني متطور لضمان خدمة أطراف الدعوى

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
https://sabq.org/NfrwWq

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
عقدت محاكم الاستئناف الإدارية هذا الأسبوع عدة جلسات قضائية "عن بُعد"، وفق وحدة تقنية متكاملة ومترابطة بين القضاة وأطراف الدعاوى.
وسارت العملية القضائية بشكل إلكتروني منذ بدء الجلسة مروراً بتبادل المذكرات بين أطراف الدعوى، وسماع أقوالهم، وحتى الوصول إلى النطق بالحكم، والموافقة على محضر الجلسة المنعقدة من كلا الطرفين.
وعقدت الجلسات القضائية والمرتبطة بمنصة معين الإلكترونية من حيث التوثيق وتوحيد الإجراءات بشكل آمن وبموثوقية عالية؛ حيث تمت هذه الجلسات عبر نظام إلكتروني متطور؛ لضمان خدمة أطراف الدعوى أو ممثليهم بشكلٍ تقني ودون الحاجة لمراجعة المحكمة.

ارتفاع نسبة التوطين في القطاع الخاص إلى 20٪ في الربع الأول من 2020

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/10/article_1847751.html

الاقتصادية" من الرياض
كشف المرصد الوطني للعمل التابع لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، عن ارتفاع معدل التوطين في منشآت القطاع الخاص خلال الربع الأول من العام الجاري (2020) إلى 20.37 %من إجمالي العاملين في القطاع الخاص، مقارنة بـ 20.21 %من الربع نفسه من 2019، و18.61 % في 2018، و16.46 % في 2017، و16.79 %في 2016، و17.14 %في 2015، و15.63 % في 2014.
وأوضح أن عدد المشتركين السعوديين من القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية في الربع الأول من هذا العام 1.712.571 مشتركاً من إجمالي المشتركين، من بينهم 66.78 %من الذكور، و33.22 % إناث.

وحققت المنطقة الشرقية المرتبة الأولى في التوطين الوظيفي بمعدل 24.01 %، ثم الرياض بنسبة 20.72 %، ثم منطقة مكة المكرمة 20.46 %، ثم المدينة المنورة 18.14 %، وعسير بمعدل 15.98%.
وكانت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين أعلى الأنشطة الاقتصادية تحقيقاً للتوطين الوظيفي بمعدل 83.01 %من العاملين في القطاع، تلتها أنشطة المنظمات الدولية 70.71 %، والتعدين واستغلال المحاجر بنسبة 61.95 %، فالتعليم بمعدل 52.86 %، ونشاط المعلومات والاتصالات بنسبة 48.81%.
وتتجسد الأهداف الاستراتيجية لبوابة المرصد الوطني للعمل NLO.sa ومؤشرات سوق العمل السعودي، في توفير بيانات دقيقة وموثوقة لجميع العملاء، وتقديم التحليلات والمرئيات لشركاء العمل، وبناء شبكة من الخبراء والمختصين لمواجهة تحديات سوق العمل، وإدارة ونشر المعرفة، في حين ارتكزت الأهداف التشغيلية للبوابة في تخطيط وتحسين البيانات، وضمان جودة البيانات، وتطوير تقارير ولوحة مؤشرات سوق العمل، وتحسين مقاييس سوق العمل، وتقديم الدعم التحليلي لأصحاب العلاقة الرئيسيين، وتقديم الخدمات التطويرية لشركاء العمل الداخليين، وإدارة المشاريع البحثية، وإنشاء شبكة من الخبراء والمختصين، وجمع وتخزين البيانات والمنتجات التي يرصدها المرصد، ونشر المحتويات لشركاء العمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأتمتة وسياسة توطين العمالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/11/article_1848176.html

د. نورة عبد الرحمن اليوسف

حن نتجه إلى ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة أو الصناعة 4.0، التي تركز على الأتمتة، وتبادل البيانات، وإنترنت الأشياء والأنظمة المادية الفيزيائية، والحوسبة السحابية. هذه تتضمن استبدال الأشخاص بالآلات، حيث يمكن للمستخدمين الوصول بسهولة إلى مجموعة من الأجهزة والبيانات من نقطة تحكم واحدة فقط. هذا يعني أنه يمكن لشخص واحد العمل على عدد من الآلات المؤتمتة للقيام بمهام متعددة تتطلب خلاف ذلك إدخال عشرات أو مئات العمال.
ما هو جيد أنه عند الاستثمار في آلة للإنتاج، فإن ذلك يسمح بتقليل عدد العمال اللازم لعمل كثير من المهام المتدنية. كما يرافقه تطور الاقتصاد ويصاحبه زيادة في الإنتاج، وتوليد الوظائف عالية المستوى. في الواقع، وجدت دراسة في "تاريخ ومستقبل الأتمتة في مكان العمل" من قبل الجمعية الاقتصادية الأمريكية، أن الأتمتة هي منشئ الوظائف، حيث تميل التكنولوجيا إلى تحفيز نمو الوظائف. إضافة إلى جودة هذا العمل - والسرعة والكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض تكاليف التشغيل وزيادة هامش الربحية، وإكمال المهام التي تتطلب درجة عالية من الدقة.
ولعل من تجارب دول سبقتنا، أمثلة واضحة ماثلة أمامنا، ما مكنها من تشغيل عمالتها الوطنية، وبالتالي إيجاد فرص عمل أكثر رقيا وأقل جهدا عضليا وأكثر دخلا للموظف، بينما تتحقق المعادلة الصعبة في توفير دخل أكبر لصاحب المشروع، وذلك بالاستغناء عن الأعداد الكبيرة من العمالة غير الماهرة التي يعج بها القطاع الخاص.
الاهتمام المتزايد الذي أولي منذ أواخر السبعينيات لدور التغيير التقني وأدى إلى تحسين كمية ونوعية الناتج المحلي، حيث أدت الصناعة، خاصة التوسع في استخدام الآلات، إلى الإنتاج الضخم للسلع ونمو المصانع، والتقدم في تحسين العمليات والمنتجات، وتزايد التنمية في قطاع الصناعة، الذي كان نابعا من التغيير في الهيكل الصناعي وحدث في عديد من الدول النامية الصناعية، مثل البرازيل والأرجنتين والصين وكوريا الجنوبية وتايوان، التي أصبحت منتجة كبيرة، ومن أكبر المصدرين.
وعلى الرغم من التقدم في الاقتصاد السعودي، فما زال يعتمد بكثافة على الأيدي العاملة متدنية المهارة، ورغم أن هناك اعتمادا على الآلات في المشاريع والمزارع، إلا أن الصناعة ما زالت تعتمد بكثافة على اليد العاملة، وكثير من الخدمات من حولنا تخضع لسيطرة عمالة متدنية المهارة، فنحن في العشرينيات من القرن الـ21، وهناك بعض الأعمال البسيطة التي تحولت بفضل الميكنة إلى أعمال ذات طبيعة سهلة في الأداء متقدمة في تنفيذ الخدمة، راقية في التعامل، بحيث يتم

استبدال العمالة الوافدة في المهام التي تنطوي على عمل جسدي أو رتيب "على سبيل المثال، ومنها مثلا: محطات البنزين، وبالتالي التعبئة الذاتية، وغسيل السيارات "خمس خدمات، على الأقل بخدمة ذاتية ودفع آلي"، والمخابز الآلية والاستغناء عن أفواج عمال المخابز "إنتاجية، نظافة، أداء، تقليل هدر، ضبط جودة وغيرها"، وتنظيف الطرق بالإمكان ميكنة تنظيف الشوارع بسهولة، وخفض عدد عمال البلدية، بحيث يتم استخدام التكنولوجيا التي تطور وسائل الإنتاج وأساليبه وتؤدي مهام تتجاوز القدرات البشرية من حيث الحجم والوزن والسرعة والتحمل، وغيرها. وتقلل من وقت التشغيل ووقت التعامل مع العمل بشكل ملحوظ، وتوفر وظائف ذات مستوى أعلى في تطوير ونشر وصيانة وتشغيل العمليات الآلية. لدينا كثير من المهام التي تضيع كثيرا من الموارد في الاعتماد على العمالة الوافدة.

إذا راجعنا إحصائيات العمل في السعودية، فإن عدد السعوديين المشتغلين في المملكة "من دون القطاعات العسكرية" فوق 3.1 مليون، يعمل منهم 1.7 مليون في القطاع الخاص، وعدد المشتغلين غير السعوديين في القطاع الخاص 6.44. وهناك تضخم في القطاع الحكومي، بينما نسبة السعوديين في القطاع الخاص 21 في المائة، حسب إحصائيات 2019، الربع الرابع. إذا تمت الأتمتة سينخفض عدد المشتغلين غير السعوديين، وسيتم استحداث وظائف أعلى مستوى وأعلى دخلا بسبب الأتمتة، يمكن أن يشغلها السعوديون.

ومن وقائع هذه الأرقام، نقرأها بأن القطاع العام يوظف 1.47 مليون، 46 في المائة من إجمالي العاملين السعوديين "ولا يشمل العاطلين عن العمل ويصنف كباحث عن العمل" 945.387 وهم كما يوضح الرقم يقارب المليون، كما أن القطاع الخاص يوفر 70 في المائة من إجمالي الوظائف في المملكة. وهذا يدل على أهمية القطاع الخاص في توفير الوظائف، التي يذهب معظمها للعمالة غير السعودية. 79 في المائة من وظائف القطاع الخاص ذهبت لغير أبناء الوطن، وهذا الرقم يكاد يكون واقعيا ومؤلما، ويبين الفرصة لتخفيض نسبة البطالة - بإذن الله. إذا تم إعادة هيكلة الوظائف باستخدام الأتمتة وما يتولد منها من إحلال الآلات محل العمالة المتدنية المهارة وصنع وظائف جديدة.

أتمنى أن يتخذ قرار يشجع على الأتمتة واستخدام الآلة وربطها باستخراج تأشيرات العمالة، وألا تصدر لعمل من الممكن أتمتته، وإحلال الآلة محل العمالة متدنية المهارة، وإيجاد وظائف عليا تدير تلك الآلات وتوظف المواطنين، حيث إن الأتمتة تحفز نمو الوظائف العليا وترفع نسبة التوطين، إضافة إلى تحسين جودة هذا العمل وزيادة الإنتاجية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هيئة تنظيم العمالة الوافدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/

د.سعود المصيبيح

إحصائيات تم تداولها أخيرا بينت وجود 13 مليون وافد في المملكة من إجمالي سكانها البالغ عددهم 34 مليونا، وهذا لا يشمل مخالفي أنظمة الإقامة الذين ربما ينجح فيروس كورونا في رصد أعدادهم بعد التوجيه الكريم بعلاجهم كموقف إنساني نبيل من مملكة الإنسانية العظيمة، وهذه الأعداد الكبيرة تبين أن لدينا مشكلة كبيرة تؤثر على أمور أمنية واجتماعية واقتصادية، فهل نحن بحاجة لهذا العدد الكبير من العمالة؟ وما المهن التي يعملون بها؟، وماذا أستفيد من خمسة وافدين في محل تموينات؟ وماذا أستفيد من عمالة تقوم بمهنة بائع تعج بهم المراكز التجارية؟ وماذا أستفيد من مهن كثيرة يمكن مع بعض التدريب أن يعمل بها السعودي الذي أصبح مضايقا من هذه العمالة في رزقه، وتسيطر وتتحكم لحصر الفوائد والمنافع لها بحيث ترتبط مهن معينة بجنسيات معينة، ثم إن هذه العمالة إذا زادت تكون مصدرا للكسب بأي طريقة، فلقد رأينا الغش في حليب الأطفال والمواد الغذائية المعلبة وشامبوات الشعر وأدوات التنظيف والتعقيم وزيوت السيارات والإطارات وحتى الكمامات والقفازات، وأصبحوا يصنعون المرض لنا ويدمرون أجسادنا، ناهيك عن جرائم السرقة والمخدرات والتزوير والغش والدعارة وغسيل الأموال وغير ذلك، ومع ظاهرة كورونا وصلت نسبة الإصابة

بينهم إلى 90 بالمئة، ثم بدأت ترتفع النسبة عند السعوديين لأن سوء مساكنهم وتجمعاتهم وعدم مبالاة بعضهم بالإرشادات والاحترازات أدت إلى انتشار المرض بينهم، ثم انتشر بالمخالطة لنا، وهذه حقيقة كشفتها الأرقام والإحصائيات.
ونظرا لاستمرار ملف العمالة ومشكلاتها وتداخل الإشراف والمتابعة بين عدة قطاعات فإن هناك ضرورة لإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم العمالة الوافدة تكون معنية بمتابعتها وتشريعاتها وتقليص وجودها، وأجزم أن فرصة كورونا مهمة للتخلص من ستة ملايين منهم، وإحلال سعوديين وفتح مجالات العمل لهم حيث يعانون من شح الوظائف مع التشديد بألا يبقى إلا من هو ضروري بقاؤه، ومن كان ذَا سلوك حسن وأخلاق طيبة، فمناظر مؤلمة مازالت مستمرة لعمالة كثيرة سائبة يجتمعون على قارعة طرق رئيسة في مدن وأحياء معينة يبحثون عن عمل، فأين كفلاؤهم، ولماذا لا يعملون عندهم؟ .

كاريكاتير

	الرياض www.Alriyadh.com **المصدر: جريدة الرياض** **الخميس 12 شوال 1441هـ - 04 يونيو 2020م** http://www.alriyadh.com/
	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الخميس 19 شوال 1441هـ - 11 يونيو 2020م** https://www.aleqt.com/